حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية

إبراهيم شريف عبد العزيز*

مدرس علم الاجتماع بقسم العلوم التأسيسية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنها
dr.ibrheem@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/11
تاريخ قبول البحث: 2023/06/28
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

يحاول البحث الحالي التعرف على وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ورصد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية. ورؤية الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على نظرية المجال العام في تفسير قضية الدراسة، ويعتبر منهج المسح من الطرق المنهجية للتحليل الاجتماعي، وتتمثل أداة الدراسة في استمارة البحث، تم إجراء الدراسة على طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها أجريت الدراسة في الفترة من يناير 2023 وحتى 15 مايو2023 وتمثلت عينة الدراسة في 240 مفردة تم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة من كشوف الطلاب، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها؛ تعددت العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية، ضعف الرقابة الأسرية، ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة، تنوعت تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛ إعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية، والوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا القانون، وسائل التواصل الاجتماعي، الجريمة الإلكترونية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

مقدمة:

أصبحت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالاً وانتشاراً على شبكة الأنترنت والأكثر جلباً لمختلف شرائح الجمهور نظراً لما تحتويه من خدمات وخصائص تميزها عن باقي المواقع الإلكترونية مما جعل الإقبال الجماهيري عليها عبر كافة أنحاء العالم في تزايد مستمر وهو الأمر الذي جعل عدد منتسبيها ومستخدميها كذلك في تزايد يوماً بعد يوم.

تعد وسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة على شبكة الإنترنت خاصة الفيس بوك، وتوتير، واليوتيوب وغيرها الظاهرة الإعلامية الأبرز في العالم الآن، كونها تستقطب شرائح اجتماعية متعددة، وخاصة الشباب باعتبارهم الأكثر تأثيرًا في أي مجتمع، وبما يمثلونه من طاقة قادرة على التغيير والتطوير.

بقدر ما حققته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد عديدة في مجال الرقي والتقدم الإنساني، فإنها في الوقت ذاته مهدت السبيل إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم بالغة الخطورة.

أسهم دخول التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت إلى إفراز أنماط مستحدثة من الجرائم لم يكن للبشرية سابق عهد بها، وتتميز هذه النوعية من الجرائم بأنها معقدة في طرق ارتكابها، ووسائل كشفها، كما أنها ذات طابع دولي، لذلك أصبحت تمثل خطرا داهما يؤرق دول العالم بأسره.

تزايدت خطط مكافحة الجرائم الإلكترونية، وانصبَّت الجهود على دراستها المتعمِّقة، وخلق آليّات قانونيّة للحماية من أخطارها، وبرز في هذا المجال المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة المنظمات والهيئات الإقليميّة الأوروبية. وإدراكًا لقصور القوانين الجنائيّة بما تتضمّنه من نصوص التجريم التقليديّة عن أن تحيط بالجرائم الإلكترونية ، كان لا بد للعديد من الدول من وضع قوانين وتشريعات خاصّة، من أجل ضمان توفير الحماية القانونية الفاعلة ضد هذه الجرائم.

ولاشك أنَّه من الضروري أن تواكب التشريعات المختلفة هذا التطور الملحوظ في الجرائم المعلوماتية، فالمواجهة التشريعية ضرورية للتعامل من خلال نظم قانونية غير تقليدية لهذا الإجرام غير التقليدي، هذه المواجهة تتعامل بشكل عصري متقدم مع جرائم الكمبيوتر المختلفة، التي يأتي في مقدمتها الدخول غير المشروع على شبكات الحاسب ونظم المعلومات، والتحايل على نظم المعالجة الآلية للبيانات ونشر الفيروسات وإتلاف البرامج وتزوير المستندات، ومهاجمة المراكز المالية والبنوك وتعدتها إلى الحروب الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، ونشر الشائعات والنيل من هيبة الدول، إضافة إلى نشر الرذيلة والإباحية وغيرها من الجرائم الإلكترونية، وقد لفتت بالفعل هذه الأعمال الإجراميّة أنظار الدول والهيئات الدولية التي أدركت خطورتها وسهولة ارتكابها وتأثيرها المباشر؛ لتجعل مكافحتها من أولى أولويات المجتمع الدولي والحكومات، ما حتّم أهمية الحماية القانونية لمواجهة هذه الأفعال الإجرامية.(الشهري، 2011)

وفي ظل تعدد المخاطر الأخلاقية والأمنية المختلفة التي تواجه الفرد والمجتمع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، فقد اهتمت الحكومة المصرية بمواجهة هذه الجرائم من خلال عدد من القوانين، والإجراءات، وتدريب القائمين على تنفيذ هذه القوانين من خلال التقنيات المتقدمة التي تساعد في مواجهة هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها من خلال هذه الوسائل.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تعد وسائل التقنية الحديثة من أهم ما أفرزته الثورة المعلوماتية في الزمن الحاضر، والتي تزايد الاعتماد عليها في مجالات الحياة كافة، ما جعلها عرضة لارتكاب الجرائم التي تقع عليها مباشرة، أو ترتكب من خلالها أو استخدامها كبيئة لارتكاب الجرائم. ولخصوصية هذه الجريمة وتميزها ظهرت الحاجة لسن قوانين لمعاقبة مرتكبيها، إلا أنه برز وبشكل واضح قصور القوانين الوطنية للجريمة المعلوماتية، لمحدودية نطاق تطبيقها باعتبارها محلية لا أثر لها خارج حدودها

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً هاماً للمعلومات الخاطئة والأفكار المنحرفة والمتطورة، والأخبار الكاذبة، التي تؤدي إلى الإضرار بالأمن، والتضليل الإعلامي، إضافة إلى العديد من الجرائم التي يمكن أن ترتكب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ومنها؛ جرائم التزوير، واختراق الحسابات الشخصية، أو الاستيلاء على الأرصدة البنكية، والتجسس على المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية والقومية لاستغلال بياناتها أو تدمير شبكاتها، والتجارة غير المشروعة سواء كانت تجارة الأسلحة أم المخدرات، أو تهريب البشر. ومن أهم الوسائل التي استخدمتها الجماعات الإرهابية لنشر العنف والإرهاب والتنسيق بين الإرهابيين والمجرمين لارتكاب الأعمال الإجرامية.

إن انتشار الجريمة له تأثيراته المختلفة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية في أي مجتمع. والجريمة، عموماً، إذا شاعت سواء في شكلها التقليدي أو الحديث تهدد الأمن والسلم الاجتماعي والوطني لأي دولة.

وتقوم أحيانا بإعادة تغيير وتحريف هذه المعلومات والأخبار ونشرها، ونشر الشائعات والمعلومات غير الصحيحة، اعتماداً على بعض المصادر الصحفية التي لاتخضع للرقابة، وتعمل خارج سيطرة ورقابة إدارات هذه المؤسسات (النجار، 2011، ص 69). كما تقوم بتشويه سمعة بعض الأفراد والأنظمة أو استخدامها في جرائم مثل الدعارة أو السرقة أوالترويج للمخدرات.

ويتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي جرائم إلكترونية مستجدة نسبياً على المجتمع ، وينجم عنها العديد من المخاطر، حيث أنها جرائم تدبر ويتم تنفيذها في الخفاء، ويقترفها مجرمون أذكياء، يمتلكون أدوات المعرفة التقنية، تُوَجَّه للنَّيْل مِنَ الحق في المعلومات، وتَطال اعتداءاتها معطيات الكمبيوتر المخزَّنة، والمعلومات المنقولة، عبر نُظُم وشبكات المعلومات، وفي مقدمتها الإنترنت.(عرب، 2002/2/12)

واهتمت بعض الدول بمكافحة هذه الجرائم الإلكترونية من خلال المواجهة الأمنية أو التشريعية ، حيث وضعت بعض الدول تشريعات لمواجهة التطرف، ومنها مصر، وهو ما يحقق الاستقرار والأمن.

يؤدي تطور الجريمة الإلكترونية وأشكالها وتطور أساليب إخفائها إلى ضرورة الاهتمام بسن تشريعات وقوانين لمواجهة سوء استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب الجرائم ، غير أن هذه التشريعات وأساليب مواجهة هذه الجرائم قد تواجه مشكلة صعوبة وجود أدلة جنائية على هذه الجرائم، وصعوبة الترصد الفني ، والتحقيق الجنائي في هذه الجرائم الرقمية، إضافة إلى صعوبة تدريب القائمين على مواجهة هذه الجرائم، أو إثباتها، وضعف قدرة المؤسسات الأمنية

الموكلة بالمهمة فنياً على التصدي لهذه الجرائم في ظل تقدم أساليب إخفائها. فالخبرة المطلوبة للتحقيق في الجريمة المعلوماتية يجب ان تكون على درجة عالية من الكفاءة العلمية او العملية أيضا.

كما أن التشريعات والقوانين تعرضت وتناولت الجرائم التقليدية ، غير أن هناك أشكال مستحدثة من الجرائم ، حيث أصبح للسرقة أشكال غير تقليدية مثل سرقة الحسابات الإلكترونية، والقيام بالتحويلات الإلكترونية من أي مكان في العالم في لحظات محدودة، كما تم اختراق الشبكات والأنظمة المعلوماتية عن طريق برامج وأساليب إلكترونية ، حيث تجاوز المجرمون عصر التزوير الورقي إلى عصر تكنولوجيا المعلومات بآلياته المتجددة والمتطورة في ارتكاب الجرائم الرقمية.

وقد اهتمت التشريعات المختلفة بكيفية توفير مواد قانونية أدلة إثبات حول القيام بجرائم الحاسب الآلي، سواء فيما يتعلق بالتعرف على هوية المستخدم، سواء كان فرد أم جهة ، إضافة إلى تحديد المعلومات التي تم تخزينها إلكترونيا وحفظها في صورتها الأصلية حتي يمكن أن تتم المسائلة حول هذه البيانات، واعتبارها أدلة ثبوت، دون أن تتعرض للتلف أو التحريف(*).

اهتمت الدول العربية بسن التشريعات التي تجرم الجرائم الإلكترونية وتضع لها العقوبات المناسبة، وقد صدر قانون عن جامعة الدول العربية يتكون من 27 مادة تسترشد يه الدول العربية في وضع تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الجرائم المعلوماتية.(**)

كما تلتزم كل دولة بتجريم الأفعال الإجرامية، وذلك وفقا لتشريعاتها وأنظمتها الداخلية وتتمثل أهم هذه الجرائم في؛ جريمة الدخول غير المشروع على وسائل التواصل الاجتماعي، وإلحاق الضرر بالمستخدمين والمستفيدين سواء من خلال استغلال بياناته أو حذفها وتشويهها، والحصول على معلومات حكومية سرية، الاعتداء على سلامة البيانات مثل الاعتراض المعتمد بدون وجه حق لخط سير البيانات، تدمير أو محو أو إعاقة أو تعديل أو حجب بيانات تقنية المعلومات عن عمد، إساءة استخدام وسائل تقنية المعلومات، سواء من خلال الانتاج أو البيع ، أو اختراق كلمة السر لاستخدامها في أغراض غير مشروعة، جريمة التزوير والتي تتمثل في استخدام وسائل تقنية المعلومات من أجل تغيير الحقيقة، واستخدامها بطريقة من شأنها الإضرار بصاحبها. (قانون تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم2013/31)

وحرص المشرع المصري على مواكبة النهضة التكنولوجية والمعلوماتية، فأصدر قانون خاص للاتصالات(1) (رقم10 /2003م) لتأمين نقل وتبادل المعلومات، وقانون آخر للتوقيع الإلكتروني (رقم 2004/15م) لتأمين معاملات الأفراد عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، فضلاً عن أنّ هناك جهودًا تبذل لإصدار قانون خاص بالمعاملات الإلكترونية لسلامة وتأمين المعاملات المختلفة من كافة جوانبها القانونية والجنائية، وهناك دراسات جادة لإعداد مشروع قانون لمكافحة الجريمة المعلوماتية.

ويحاول البحث الحالي التعرف على وعي الشباب بالجرائم الالكترونية والحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ورصد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية. ورؤية الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في :

1) أهمية علمية: وتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع القانوني. خاصة ما يتعلق بقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

2) أهمية مجتمعية: وتتمثل في رصد الجرائم الإلكترونية على شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تؤثر على الفرد والمجتمع. وتوضح القوانين التي تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومواجهة هذه الجرائم الإلكترونية. يعكس الاهتمام بدراسة جرائم التطور التكنولوجي جانبا من الوعى والإدراك بخطورة هذا النمط المستحدث من السلوك الإجرامي الذى انتشر فى العالم منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وبدأ يظهر منذ بداية التسعينيات فى المجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية. فجرائم التطور التكنولوجي ظاهرة عالمية تكاد تعانى منها كافة دول العالم ومن بينها مصر مع اختلاف فيما بينها حول حجم الظاهرة واتجاهاتها وتكراراتها.

أهداف الدراسة:

1) التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية.

2) رصد تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية.

3) التعرف على رؤية الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.

تساؤلات الدراسة:

1) ماأهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية؟

2) ما تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية ؟

3) ما تصورات الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية؟

مفاهيم الدراسة:

(1)وسائل التواصل الاجتماعي:

تتمثل وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تنطوي على مستخدمين يتعاونوا من خلال المشاركة وعرض ملفاتهم الشخصية كأصدقاء أو جهات اتصال عبر شبكة الويب العالمية، وقدرة المستخدمين على الاطلاع على ملفات الأصدقاء

وما يعرضونه على صفحاتهم، ومشاهدة تعليقات الآخرين على هذه الصفحات. (Eikenberry, Angela M., "2012, p450)

ويشير مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام إلى الروابط التي تقوم بين الأفراد وذلك لتحقيق أغراض محددة، أو تعبئة بعض فئات المجتمع لتحقيق أهداف محددة، سواء كانت هذه الأغراض تتفق مع أهداف النظم الاجتماعية أو تختلف عنها، وقد تكون العلاقات بين تنظيمات أو جماعات أو أفراد، وتلتقي العلاقات في اهتمامات أو مصالح مشتركة (الجوهري، 2011، ص 196)

ويرى البعض أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل مواقع تتشكل من خلال الإنترنت، وتتيح للأفراد أن يعرضوا بعض حياتهم وخبراتهم، وتتيح لهم فرصة الاتصال بعدد من المسجلين على الشبكة، بما يساعد على عرض أفكار وخبرات الأفراد من خلال هذه الوسائل التي تختلف باختلاف الموقع.(زكي، 2010، ص 96)

وتعرف بأنها مواقع إلكترونية يلتقي الأفراد ذوو الاهتمامات المشتركة، للقيام بالدردشة والاتصال ونشر الأخبار والمعلومات والأفكار ذات الاهتمام المشترك، أو التي تهتم المجتمع وتتفق مع طبيعته الدينية أو الطائفية. (صادق ، 2008، ص 100.)

ويعرف الباحث وسائل التواصل الاجتماعي بأنها" مجموعة من المواقع الإلكترونية المتاحة شبكة الإنترنت العالمية تتيح التواصل بين الأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية بين أفراد من جميع أنحاء العالمي يتبادلون من خلالها الأفكار والمعلومات والأخبار والمناقشات، وأيضاً هي عبارة عن تطبيقات يتم رفعها على الهواتف الذكية بهدف التواصل بين الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

(2)تعريف الجريمة الإلكترونية:

تعدَّدت ألفاظ ومفردات وصِيَغ ومصطلحات التعريف بالجريمة الإلكترونية تعدُّدًا يحمل صورة التنـــوُّع والثـــراء لا التنازع والتضاد، فأُطْلِقَ على الجريمة الإلكترونية هذا المسمَّى (crime-e)، وجرائم الكمبيـــوتر والإنترنـــت، وجـــرائم الحاسب الآلي (Computer Crimes)، وجرائم التقنية العالية (High-Tick)، والجـــرائم المعلوماتيّـــة (Information Crimes)، والجرائم الرقمية (Digital Crimes)، والسيبر كرايم (Cyber Crime)، وجريمة أصحاب الياقات البيضـــاء (**White Collar**)، والجرائم الناعمة (Soft Crimes). (عبدالهادي، رجب 1427)

ويمكن تعريف الجريمة الإلكترونية إجرائياً بأنها" الجرائم التي تتم عن طريق الحاسب الآلي بهدف الإضرار المادي أو غير المادي بالأفراد أو المجتمع، أو بمنظومة القيم والأخلاق، أو بالبرامج والمعلومات بما يخالف القوانين.

(3) الشباب

يمثل الشباب شريحة اجتماعية تشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع. فالشباب كفئة عمرية هم أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنهم الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملاً على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل والاندماج والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، وتكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير من خلال القيم الجديدة التي يتبناها الشباب، والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع ككل (الساعاتي، ، 1999، ص100).

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الشباب بين باحثي العلوم الاجتماعية والسياسية، وهذا راجع لأسباب كثيرة أهمها الاختلاف حول الحدين الأدنى والأعلى لمرحلة الشباب، فبعض الباحثين يخفض من مستوى الحد الأدنى ليضعه في مستوى سن الثانية عشر، والبعض الآخر يرفع هذا الحد قليلاً ليضعه حول (15) عامًا وحتى (18) عامًا، وتظهر نفس درجة الاختلاف حول الحد الأعلى والذي يتراوح ما بين الرابعة والعشرين، والخامسة والثلاثين. وكذلك يساهم طبيعة الغرض من الدراسات التي تتناول ظاهرة الشباب في تنوع وتعدد التعريفات التي قدمت من جانب الباحثين لمفهوم الشباب (حجازي، 2010، ص 11).

ويعرف الباحث الشباب في هذه الدراسة بأنه الفئة العمرية التي تقع بين 18-25 من الطلاب المقيدين بالجامعة.

الدراسات السابقة:

يعرض هذا المحور الدراسات السابقة، وذلك باعتبار أن التكامل في المعرفة يقتضي أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، ليكمل المسيرة العلمية ويحقق التقدم، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الاطلاع على تلك الدراسات السابقة، فهي تمثل الإطار المرجعي للدراسة.

مصطفى، إسلام مصطفى جمعة(2023) الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والمختلط

عرض هذا البحث التعريف بتقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط فيما بينهما. كما تناول البحث القواعد القانونية والتنظيمية لاستخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط بينهما في القانون المصري، وذلك من خلال عرض الوصف القانوني للشخصية الافتراضية في العالم الافتراضي، والنصوص القانونية المتعلقة باستخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز والعالم المختلط بينهما في القانون المصري. والجرائم الناشئة الحدوث باستخدام تلك التقنيات، والمتمثلة في جريمة الاعتداء على حرمة وسلامة الجسد، لما لهذه التقنيات من آثار جانبية من سرعة واضطراب خفقان القلب والأزمات القلبية وضعف السمع والبصر واضطراب الحالة العصبية والمخ للتلاعب بوعي ونفسية المستخدم. وجريمة الاعتداء على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، في حالة عرض البرنامج لمحتوى لا

يتناسب مع قيم وأخلاق الأسرة المصرية ومجتمعنا العربي. وخصوصًا الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على الإنترنت وبرامج التقنيات الحديثة، وخلص البحث لضرورة توعية وتوجيه اكتساب المهارات اللازمة للوقاية من الانتهاك والإساءة عبر الإنترنت وتعلم كيفية الإبلاغ عنها. ومراعاة وضع تقنين خاص بالحد من الإفراط في استخدام تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز والمختلط بما لا يتعارض مع مصلحة المستخدم في البرامج التعليمية أو التربوية. وضرورة وجود جهة رقابية لعرض المحتوى بطلب موافقة ولي الأمر على المشاهدة أو استخدام البرنامج بما لا يتعارض مع مبادئ وقيم المجتمع المصري. وأخيرًا بإلزام مقدمي خدمات تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز بإقرار المستخدم عن حالته الصحية وشرح الآثار الجانبية لاستخدام هذه التقنيات..

دراسة Wisdom Umeugo(2023) التوعية بالجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي.

توفر وسائل التواصل الاجتماعي أرضًا خصبة لارتكاب الجرائم الإلكترونية .يستهدف مجرمو الإنترنت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل نشط، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل أنشطة الجرائم الإلكترونية الخاصة بهم، ويعلنون عن أنشطتهم الإجرامية على وسائل التواصل الاجتماعي .تتطلب المخاطر المحتملة للجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي أن تقوم المؤسسات بوضع سياسات الجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي للحماية من هذه التهديدات وتزويد الموظفين بالوعي بالجرائم الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي (CASM).يعد CASM مهمًا نظرًا لأن استخدام الشركات والشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي أصبح غير واضح بشكل متزايد .حاولت هذه الدراسة قياس درجات CASM للموظفين في القطاعات ذات الأهمية الأمنية وتحديد ما إذا كان للإعاقة السمعية أي تأثير على درجات .CASM تم استطلاع آراء موظفي قطاعات التعليم والمالية والحكومة وتكنولوجيا المعلومات والقانون والطب والجيش والشرطة في الولايات المتحدة .وأظهرت النتائج أن درجة CASM كانت متوسطة في جميع القطاعات .لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية في درجة CASM بين المجموعات التي تعاني من صعوبات في السمع أو لا تعاني منها .على الرغم من أن درجات CASM كانت أقل قليلاً بالنسبة للموظفين الذين يعانون من صعوبات في السمع .وتشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التدريب على CASM للموظفين في القطاعات التي شملتها الدراسة.

علي، أماني زاهر (2022) ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة: الدوافع والأسباب – المخاطر والآثار.

يهدف البحث إلى التعرف على الابتزاز الإليكتروني الموجه ضد المرأة ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة التعرف على واقع ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في المجتمع المصري ومفهومه وأشكاله والكشف عن الدوافع والعوامل المؤدية لانتشار تلك الظاهرة والكشف عن المخاطر والآثار المترتبة عليه على المرأة (الفتاة) وعلى المجتمع ككل، ولتحقيق هذا

الهدف قامت الباحثة بعمل دراسات حالة من خلال مقابلات متعمقة لفتيات تعرضن للابتزاز الإليكتروني كما قامت بعمل استبيان إليكتروني على طلاب الجامعة من الجنسين (ذكور وإناث) وتم التحقق من الخصائص السوسيومترية لأداة الاستبيان من خلال تطبيقها على عينة تقنين قوامها (100) طالب وطالبة من طلاب الجامعة، ولاختبار صحة تساؤلات وفروض البحث تم تطبيق الصورة النهائية لأداة الاستبيان على عينة أخرى من طلاب الجامعة قوامها (250)، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها أن الابتزاز الإليكتروني ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري بصورة كبيرة وأن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التي يتم من خلالها الابتزاز الإليكتروني هو الفيسبوك كما أثبتت النتائج أن تلك الظاهرة لها الكثير من الآثار السلبية على الفتاة أهمها التوتر والقلق والخوف من تشويه السمعة ونظرة الأسرة والمجتمع للفتاة وتصل في الكثير من الأحيان إلى التفكير في إنهاء حياتهن بالانتحار.

العراقي، خالد علي (2022) جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتحدث هذا البحث عن الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات عموما وفي دولة الإمارات كنموذج أصدرت التشريعات والقوانين اللازمة لمكافحة هذه الجرائم، أصبحت الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات أحد أكبر المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والحكومات والدول، وذلك بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ووجود وسائل التكنولوجيا الحديثة في يد كل فرد من الكبار والصغار مما يعني سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات ونشرها. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي . وتوصل البحث إلى تفاقم الجريمة الإلكترونية وجرائم الشائعات وتعدد أنواعها وازدياد حجم خسائرها في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية واستقرار المجتمعات والدول. بحيث أصبحت مهددا للدول والأفراد، بل مصدر خطورة على الأمن القومي وعلى السلم والأمن في العالم بسبب استخدام الإنترنت في النشاطات الإرهابية، وأنشطة الجريمة المنظمة. كذلك يتسبب انتشار الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات في ظهور جيل غير طبيعي يبرر ويرتكب الجريمة ولا يحترم القانون دون رادع ودون الالتفات إلى خطورة ذلك وتداعياته بسبب زيادة استخدام وانتشار وسائل الاتصال وسهولة دخولهم إلى كل بيت وبين جميع أفراد المجتمع.

ابن شفلوت، جعفر محمد ذيب (2022) العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار الجرائم الإلكترونية، والعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب تلك الجرائم، والمعوقات التي تحد من فاعلية مواجهتها، والحلول المقترحة لمواجهة هذه الجرائم في المجتمع السعودي. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي وطبق الاستبانة على عينة من المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (119) محقق. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن أكثر الجرائم الإلكترونية انتشارا في المجتمع السعودي هي: جرائم الابتزاز عبر الإنترنت، وجرائم النصب والاحتيال الإلكتروني، وجرائم انتهاك

خصوصية (بيانات ومعلومات). كما تبين أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي هي: التفكك الأسري، والفضول لدى بعض الشباب، وضعف الرقابة الأسرية، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة. وأظهرت النتائج أيضا أن من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي هي: سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جدا، وقلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الإلكترونية، وقلة خبرة المحققين في هذا المجال، وضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والأمنة عند استخدام الحاسوب.

عبداللطيف، سهير صفوت عبدالجيد(2019) الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت.

لقد ساهمت، التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية في انتشار أنواع جديدة من العنف ضد النساء والفتيات، وتجدر الإشارة إلى أن أمن المرأة وسلامتها لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن، وخاصة في ظل تزايد جرائم الإنترنت وفي ضوء ذلك تبلورت إشكالية الدراسة حول تساؤل مؤداه: هل ثمة تدابير ينبغي الأخذ بها لحماية أمن المرأة؟ وما الاستراتيجية التي ينبغي إتباعها لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت؟ ومن هذا المنطلق تم تطبيق دليل دراسة الحالة في موقف مقابلة متعمقة على 20 حالة من النساء مستخدمي الإنترنت، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي من أبرزها: تعرض الحالات لصور متعددة من الجريمة الإلكترونية وإن كان أبرزها التحرش الجنسي الإلكتروني، وأوضحت الحالات أن أكثر التطبيقات التي يتعرضن فيها للجريمة الإلكترونية الفيس بوك بنسبة 90% وتتركز معظم الجرائم التي ترتكب ضد المرأة على فيس بوك في التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة، ما بين التحرش اللفظي أو بالصور الخادشة للحياء أو المحتوي الذي يحمل مضمونا جنسيا، أو رسالة تحمل فيروسا عند فتحها ينتقل الفيروس إلى جهاز المتلقي ويتم اختراق حسابه، كما تبين من الدراسة أن جهل الضحايا بمعلومات تشغيل هذه التطبيقات هو السبب الأبرز في تعرضهن لهذه الجرائم.

علي، محمد حسين محمد (2017) دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات: دراسة مطبقة على مكاتب رعاية الشباب جامعة الأزهر بنين–فرع أسيوط. واعتمدت الدراسة على المنهج المسح الاجتماعي. وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة استبانة، تم تطبيقها على عينة مكونة من (154) طالباً من طلاب جامعة الأزهر بنين "فرع أسيوط" المشاركين في النشاط الأسري التابع لإدارة رعاية الشباب بجامعة الأزهر فرع أسيوط، في الفترة من مارس حتى مايو (2017). وانقسمت الدراسة إلى عدد من النقاط، تناولت الأولى نشأة وتطور الجرائم الإلكترونية، وتصنيفها وخصائصها وأهدافها وأهم الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية، والأسباب والآثار. وجاءت الثانية بأهم الأدوار الملائمة للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعة

تتمثل في القيام بالأدوار "دور الخبير، ودور المرشد، ودور المدافع، ودوره كمخطط، ودوره المعالج، ودور المنشط، ودور الوسيط، ودور المساعد، ودور الممكن". واستعرضت الثالثة الأساليب المهنية التي يستخدمها المنظم الاجتماعي في طريقة تنظيم المجتمع، وشملت "الاجتماعات، والمقابلات، واللجان، والندوات، والمؤتمرات". وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن الآثار المترتبة على الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات، ومنها سوء العلاقات الاجتماعية، والتورط في علاقات عاطفية عبر شبكة الإنترنت .

دراسة بشير، هشام (2014) الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في العالم العربي

سعت هذه الدراسة إلى الحديث عن تعريف الإرهاب الإلكتروني وخطر هذا الإرهاب، وأهدافه وخصائصه وأشكاله، وأضاف الكاتب في هذه الدراسة الحديث عن بعض التطبيقات في العالم العربي حول الإرهاب الإلكتروني ومنها تناول بعض المواقع الإلكترونية مثل: موقع النداء ، وصحيفة ذروة السنام و مجلة صوت الجهاد ، هذه المواقع التي يستخدمها تنظيم القاعدة ، بالإضافة إلى ذلك تحدث الكاتب عن تجنيد الشباب من خلال الإنترنت ، والترويج والدعاية لهذه الجماعات الإرهابية على الأنترنت ، والحرب النفسية التي تشنها الجماعات الإرهابية على الإنترنت والعديد من التطبيقات الأخرى ، وقد تحدث الكاتب في نهاية دراستها عن سُبل مُكَافحة الإرهاب الإلكتروني، و التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في بلورة استراتيجيات للتصدي لهذا النوع من الإرهاب. وتوصلت الدراسة أنه يتم بث ثقافة الإرهاب عبر الانترنت عن طريق تأسيس مواقع افتراضية تمثل المنظمات الإرهابية، وهي مواقع آخذة في الازدياد، حيث تعلن عبر هذه المواقع تحملها مسئولية إحدى الهجمات التي ارتكبت. تنطلق الجهود القضائية في مواجهة الإرهاب من مجموعة من المحاور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: إعادة النظر في التشريعات القائمة وسن قوانين جديدة تشمل المخالفات والجرائم التي قد تنجم عن التحريض الإلكتروني على العنف والتطرف.

دراسة سماح عبد الصبور (2014) استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، (اتجاهات الأحداث)

سعت هذه الدراسة إلى الحديث عن الدور الذى تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي ، وكيف أصبحت هذه الشبكات الأداة الأهم في يد الجماعات المسلحة لوضع وتنفيذ خططها وأهدافها ، وقد ركزت هذه الدراسة على تنظيم داعش كأحد التنظيمات التي تستخدم هذه الوسائل بدرجة كبيرة وخاصة لتجنيد العديد من الشباب وانضمامهم إلى هذا التنظيم الإرهابي ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي أصبح مكثفاً من قبل الجماعات المسلحة ، وذلك لتجاوز حاجز الزمان والمكان والرقابة الأمنية ، وتوفير الوقت والجهد ، وأن الرقابة على تلك الوسائل من قبل الأجهزة الأمنية قد ظهر بشكل واضح ، وأصبح هناك نوع من الحروب غير التقليدية بين تلك الجماعات وهذه الأجهزة الأمنية ، وذلك من أجل التعامل مع هذه المستجدات التكنولوجية التي تهدد الأمن القومي للدول.

تعقيب:

تناولت الدراسات السابقة الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري، ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة، جرائم الشائعات، الإرهاب الإلكتروني، والجرائم الإلكترونية، العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية،الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت، استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي.

استخدمت غالبية الدراسات منهج المسح الاجتماعي، وتم استخدام الاستبيان في غالبية الدراسات ، كما تم استخدام استبيان إلكتروني، ودليل مقابلة ، ودليل دراسة حالة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في رصد وعي الشباب بالجرائم الإلكترونية، والحماية القانونية من الجرائم الإكترونية.

المدخل النظري للدراسة:

نظرية المجال العام:

تأسست نظرية المجال العام على يد الفيلسوف الألماني (جورجن هابرماس) عام (1962)، من منطلق أن المجال العام يتوسط السلطة العامة والمال الخاص، ويهتم بشرح ووصف الرأي العام، وتمارس فيه المناقشات السياسية والتي تساعد على بلورة وتشكيل الرأي العام (نرمين زكريا، 2009، ص 943) . حيث يرى هابيرماس أن المجال العام هو شبكة الاتصال بين الأفراد بما يعكس خبرات الحياة اليومية والقضايا والمشكلات المجتمعية المتعلقة بالشأن العام، وتبرز القدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بحرية ، والمناقشات الحرة والديمقراطية التي تستند إلى معلومات واقعية ومنطقية، وتبادل الرأي والمعلومات حول القضايا والأوضاع السياسية. (وائل إسماعيل عبد الباري، 2009)

يمثل "المجال العام" حيزاً من الحياة الاجتماعية، ويتشكل من خلال تفاعلات الأفراد وحواراتهم مع بعضهم البعض، دون اعتبار للفروق الديموغرافية أو الاجتماعية. حيث ينشأ من خلال الحوارات بين الأفراد سواء على مستوى الواقع أو التجمعات الافتراضية من خلال وسئل التواصل الاجتماعي.

ساهمت شبكة الإنترنت في بزوغ "المجال العام "حيث في تشكيل علاقات تتجاوز العلاقات الواقعية أو المجتمع الواقعي، أو علاقات الوجه للوجه، حيث يجمع بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي اهتمامات مشتركة، مجتمعاً يطلق عليه " المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات أو أفراد تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتواصلون ويتقاربون عبر شاشات الكمبيوتر ووسائل التواصل الاجتماعي ، ويتبادلون الأفكار والآراء، ويكونون الصداقات(وليد رشاد، 2007، ص5)

ومع انهيار المجال العام التقليدي، نشأ مجال عام جديد افتراضي، إلا أن هذا المجال العام الجديد يتميز حتى الآن بأنه بتأثير الثورة الاتصالية وأصبح مجالاً لتبادل المعلومات والأخبار والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه

الوظائف خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي، وقد أدت إلى إعادة صياغة المجال العام بعد أن اتسعت أفاقه بلا حدود، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه "المجال العام الافتراضي"(السيد يسين، 2009، ص27)

و"المجال العام" من وجهة نظر الباحث هو مجموعة أشخاص لديهم القدرة المعرفية والمهارة الاتصالية لمناقشة المسائل العامة، حيث يلتقون مع بعضهم في عالم افتراضي دون قيود رقابية أو سيطرة من الحكومات أو مكانية للتعبير عن أفكارهم ومقترحاتهم بحرية ، مع إمكانية نشر هذه الأفكار وتلك المقترحات على نطاق واسع (مجال افتراضي واسع)، وهو ما يؤكد على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على التأثير السياسي، وتحقيق ديمقراطية الحوار والنشر إلى حد كبير.

وأكد Habermas على الدور النقدي للوسائل التقليدية والحديثة للإعلام (في المجال العام) إذ تحولت وسائل الإعلام إلى منظمات رأسمالية احتكارية، حيثُ تغير دورها في المناقشات الجماعية وتحول من نشر معلومات ذات مصداقية إلى تشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى ما تنادي به نظرية المجال العام بالنقاش الديمقراطي الجماعي في مجتمع مفتوح بعيداً عن هيمنة وسائل الإعلام عليه. فالإعلام الذي يتمتع بالشفافية والمصداقية والثقة كما عرفه Habermas بأنه أداة حيوية لنشر الحرية في التعبير عن رأى أفراد المجتمع بعيدا عن السلطة وصنَّاع القرار.

وأشارHabermas هابرماس إلى أن نجاح المجال العام يعتمد على :

1- مدى الوصول والانتشار بين الفئات المختلفة على مستوى العالم.

2-مدى التحرر والتخلص من السيطرة والهيمنة والإجبار.

3- المساواة في المشاركة بين الأفراد.

4- الثقة والوضوح في المضمون الإعلامي الذي يقدم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

5-وجود سياق اجتماعي ملائم. (James Johnson, 2007,p.428)

ويمكن رؤية المجال العام أنه يعكس الحياة الاجتماعية ويساعد في تشكيل الرأي العام، حيث يتيح إمكانية خلق حوارات ونقاشات خارج سيطرة الحكومة، إضافة إلى التأثير السياسي للإنترنت على الأفراد، ودوره في تحقيق الديمقراطية (محمود حمدي عبد القوي، 2009، ص 158).

يمثل المجال العام تلك المساحات التي يعرض فيها الأفراد تفضيلاتهم، ويقررون أوضاعهم وأساليب معيشتهم المستقبلية، وذلك من خلال المشاركة المفتوحة، والمساواة بين المشاركين على اختلاف خصائصهم، وعدم وجود محظورات على تناول ومناقشة جميع القضايا. (هشام عبد المقصود، 2009، ص14).

ويرى الباحث أن ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي ساهمت في انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على ظهور فضاء عام، يساعد على حرية المعلومات وتبادل الأفكار، ونشر المعلومات والأفكار بين عدد كبير جدا من مستخدمي هذه الوسائل مما يؤثر على الحكومات وصناع القرار.

وتساعد نظرية المجال العام في تفسير قدرة الشباب المصري على الوصول إلى دائرة الاتصال والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، والحرية التي يتمتع بها الشباب في الاتصال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبنية المناقشة، وطرح خطاب مبرر بأدلة إقناعيه محددة.

صُوَر الجرائم الالكترونية:

1-**الدخول غير المشروع** في **نُظُم وقواعد معالجة البيانات**، سواء أحدثَ هذا الدخول تلاعبًا أو لا.

2- **الاعتداء على المواقع الإلكترونية** سواء كان ذلك بمسح أو تعديل بيانات أو التلاعب فيها، أو إعاقة تشغيل النظام.

3-**انتهاك السريَّة والخصوصيَّة للبيانات الشخصيَّة**، والإضرار بصاحبها، والإطّلاع على المراسلات الإلكترونية، والإدلاء بالبيانات الكاذبة في إطار المعاملات والعمليات الإلكترونية.

4-**الاعتداء على الأموال الإلكترونية** – وهي الأموال المتداولة إلكترونيًّا – سواء أكان ذلك في إطار التجارة الإلكترونية أو غيرها، مثل عمليات سحب وإيداع الأموال التي تقوم بواسطة أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي أو الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت للبنوك؛ إذْ يمكن أنْ تتعرّض هذه الأموال للسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وذلك بواسطة بطاقات ائتمان مزورَّة أو انتهت صلاحيتها أو مسروقة، أو إختراق المواقع الإلكترونية للبنوك،أو اختراق أجهزة الحاسب الآلي للبنوك أو عملاء البنوك...الخ .

5-**التعدي على أموال غيره بالوسائل الإلكترونية** مثل: الدخول لمواقع البنوك والدخول لحسابات العملاء وإدخال بيانات أو مسح بيانات بغرض اختلاس الأموال أو تحويلها من حساب لآخر.

6-**تزوير أو تقليد التوقيع الإلكتروني** الذي هو عبارة عن رموز تميِّز صاحب هذا التوقيع، وهو بهذا المعنى يعد وسيلة تعتمد في المعاملات الإلكترونية ويقوم مقام التوقيع الكتابي. (سندالي، 2007، ص69).

تزايدت خطط مكافحة الجرائم الإلكترونية، وانصبَّت الجهود على دراستها المتعمِّقة، وخلق آليّات قانونيّة للحماية من أخطارها، وبرز في هذا المجال المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة المنظمات والهيئات الإقليميّة الأوروبية. وإدراكًا لقصور القوانين الجنائيّة بما تتضمّنه من نصوص التجريم التقليديّة عن أن تحيط بالجرائم الإلكترونية ، كان لا بد للعديد من الدول من وضع قوانين وتشريعات خاصّة، أو العمل على جبهة قوانينها الداخلية لجهة تعديلها من أجل ضمان توفير الحماية القانونية الفاعلة ضد هذه الجرائم. وأظهر تحليل الجهود الدولية، واتجاهات القانون المقارن بشأن جرائم الكمبيوتر والإنترنت أنّ مواجهة هذه الجرائم تم في ثلاثة قطاعات مستقلة:

- حماية استخدام الكمبيوتر، أو ما يُعرَف أحيانًا بجرائم الكمبيوتر ذات المحتوى الاقتصادي.
- حماية البيانات المتصلة بالحياة الخاصة (الخصوصية المعلوماتية).
- حماية حق المؤلف على البرامج وقواعد البيانات (الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية).

التحديات القانونية والتشريعية لمواجهة الجرائم المعلوماتية:

تتعدد التحديات التي تواجه القوانين والتشريعات وأساليب تنفيذ هذه القوانين في الجرائم الفكرية المستحدثة عبر شبكات المعلومات والوسائط الإلكترونية، من حيث تنازع جهات الاختصاص ، وصعوبة وضع معايير محددة لتحديد ما هو الموقع المتطرف حيث الخلط بين بين الدعوات المتطرفة وغيرها من الرسائل بما يؤدي إلى الغموض ، وعدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء، وعدم قدرة الثقافة القانونية على استيعاب بعض المتغيرات أو تحليل بعض الرسائل وضعف الثقافة مما يعقد النظر في بعض القضايا حيث انه في القضايا الفكرية على الإنترنت يكون العامل الديني حاسم في كل قضية ما يجعل القضاء في كثير من القضايا لا يستطيع أن يحسم القضية بسرعة وبحكم مؤثر يحقق الردع.(ذياب البداينة، 2012، ص18)

وتتمثل الصعوبات والتحديات فيما يلي:

أ) صعوبة الإثبات الجنائي للجرائم الإلكترونية:

الإثبات هو إقامة الدليل أمامَ القضاء بالطريقة التي يحدّدها القانون على وجود واقعةٍ قانونية تَرتّبت عليها آثارُها) وذلك لبيان مدى تطابق الجريمة الواقعة تحت طائلة القانون ، وذلك من خلال بعض وسائل الإثبات.

ووسيلة الإثبات، هي كل نشاط يتم استخدامه في إثبات الحقيقة سواء تعلقت بحالة أو مسألة أو شخص أو شيء ما، في إطار إظهار عناصر وأدلة الإثبات المختلفة ونقلها إلى المجال الواقعي. (الطوالبة، 2009م)

وتواجه أدلة الإثبات العديد من الصعوبات سواء كانت تتعلق برصد واكتشاف هذه الجرائم، وذلك حيث يصعب اكتشافها، وذلك لتقنياتها المرتفعة، إضافة إلى أنه يمكن إخفاء أدلة ثبوتها، وعدم وجود أدلة مادية يمكن رصدها، وذلك لأنها تتطلب مهارة تقنية لرصدها، لإمكانية محوها أو تزييفها بما يزيل أدلة الثبوت التي تم تخزينها من الحاسب الألي. (العريان، 2004، ص 53، 54)

ب) صعوبات التحقيق:

يواجه التحقيق في الجرائم التكنولوجية صعوبات، خاصة أن هذه الجرائم تحتاج إلى تقنية عالية لاكتشافها ، كما أن بعضها قد يمكن تبريره، إضافة إلى اشتراك أفراد من أماكن مختلفة من العالم في القيام ببعض الجرائم سواء فيما يتعلق بالتنسيق أو التنفيذ

ويعترض التحقيق في الجرائم الإلكترونية بعض الصعوبات وتتمثل فيما يلي:

- بعض الجرائم الإلكترونية تتم بالتعاون مع جناة في أكثر من دولة، حيث يمكن أن يتصل الجاني بآخر موجود خارج الدولة وبالتالي فإن البيانات المخزنة تكون موجودة على الشبكة في دولة غير التي تقع فيها الجريمة ، وهو ما يتطلب اتفاقية تعاون بين الدول لكي تسمح لبعضها باسترجاع المعلومات المخزنة لديها.
- انعدام الدليل المرئي. وذلك لأنه عند البحث عن بيانات الجاني يصعب قراءة بياناته ومعلومات عنه للشخص العادي ، وذلك لأن هذه البيانات والمعلومات مسجلة إلكترونيا ولكنها مقروءة من قبل آلة الحاسوب نفسها.

- سهولة محو الدليل. يستطيع الجاني أي أثر للبيانات التي قام بإدخالها في زمن وجيز والتي تتعلق بالجريمة ويمكن أن يتم الاستناد إليها في التحقيق وأمام القضاء.
- تشفير المعلومات وتأمينها باستخدام كلمة سرية لا تسمح لأي شخص بالوصول إليها، وهو ما يصعب على بعض المحققين غير المتمرسين على استخدام برامج تساعد على الوصول لهذه البيانات م ن الوصول للمعلومات.
- معوقات قانونية تتعلق بالقوانين التي تؤكد على حماية للحياة الخاصة وتمنع التفتيش من هذا المنطلق. (الديربي، 2012، ص 45)

(2) الحماية القانونية من الجرائم الالكترونية:

قامت الدولة المصرية بسن القوانين لحماية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. ويتضمن قانون مكافحة جرائم الإنترنت عددا من العقوبات لمواجهة الاستخدام غير المشروع للحواسيب وشبكات المعلومات، وحماية البيانات والمعلومات الحكومية والأنظمة والشبكات المعلوماتية الخاصة بالدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة من الاعتراض أو الاختراق أو العبث بها أو إتلافها أو تعطيلها بأي صورة، والحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة التي كفلها الدستور للمراسلات الإلكترونية، وعدم إفشائها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب ومن هذه القوانين:

- المادة 11 من القانون الخاص بمكافحة الجرائم المختصة بتقنية المعلومات(*)
- كذلك المادة 27 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات(**)

إن "قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يستهدف بشكل أساسي، المواقع التي تروج للعنف أو تشجع على التطرف والإرهاب بحسابات مزيفة، نظرا للانتشار المتزايد لهذه المواقع الأمر الذي حتم ضرورة تدخل الدولة عبر قانون للتصدي لها، مثل إنشاء حسابات مزيفة لتركيب الصور المفبركة لفتيات وسيدات عبر اختراق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدامها في أفلام مخلة للآداب، تعرضهن للابتزاز الجنسي والمالي، وهى جريمة خطيرة تهدد استقرار العديد من الأسر المصرية.

- والمادة 28 من قانون مكافحة تقنية المعلومات(***) تنص على أنه:" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 20 ألف ولا تجاوز 200 ألف أو إحدى هاتين العقوبتين، كل مسؤول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي، إذا أخفى أو عبث بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي وقعت على موقع أو حساب أو بريد إلكتروني بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة." (فريق قانوني،2022)

- ويعد نص المادة (49) من قانون مكافحة الإرهاب أول سند قانوني واضح وموجه تجاه حجب المواقع، حيث جاء فيه: "وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 29 من هذا القانون أو حجبها أو حجب ما يتضمنه أي وجه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة"(سلسلة الإنترنت والقانون في مصر، **2021**).

- الحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 100 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة الموقع أو الحساب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي، تسبب بإهماله في تعرض أي منهم لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وكان ذلك بعدم اتخاذه التدابير والاحتياطات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية .

- الحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن 300 ألف جنيه ولا تجاوز 500 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من حاز أو أحرز أو جلب أو باع أو أتاح أو صنع أو أنتج أو استورد أو صدر أو تداول أي جهاز أو معدات أو برامج أو أكواد مرور أو شفرات أو أي بيانات مماثل، بدون تصريح من الجهاز أو مسوغ من الواقع أو القانون، وثبت أن ذلك السلوك كان بغرض استخدام أي منها في ارتكاب أية جريمة من المنصوص عليها في هذا القانون أو إخفاء أثرها أو أدلتها أو ثبت ذلك الاستخدام أو التسهيل أو الإخفاء.

- الحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تجاوز 30 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من اصطنع بريدا إلكترونيا أو موقعا أو حسابا خاصا ونسبه زورا لشخص طبيعي أو اعتباري، فإذا استخدم الجاني البريد أو الموقع أو الحساب الخاص المصطنع في أمر يسيء إلى من نسب إليه، تكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تجاوز 200 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين، وإذا وقعت الجريمة على أحد الأشخاص الاعتبارية العامة فتكون العقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تزيد على 300 ألف جنيه.(مصر.. 11 حالة في قانون جرائم الإنترنت تعرضك للحبس والغرامة،2021)

- كما تناول قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 في المادة 116 مكرراً(*).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتمثل الإجراءات المنهجية في:

1) نـــوع الدراسة: ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التحليلية

2) منهج الدراسة: يعتبر منهج المسح من الطرق المنهجية للتحليل الاجتماعي، وهو يعتبر منهجاً لجمع وتحليل البيانات بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين

3) أداة الدراسة: وتتمثل في استمارة البحث باعتبارها أداه تساعد على التعرف على أراء واتجاهات وواقع المبحوثين، باعتباره أسلوب لجمع البيانات من خلال استثارة المبحوثين.

(4) الثبات والصدق:

- **الصدق السطحي أو الظاهري** Face Validity**:** تم عرض استمارة البحث على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع ، وذلك لأخذ آرائهم للتعرف على مدى صدق استمارة البحث. وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق علي الأسئلة بنسبة (82%) فأكثر، وهو ما يؤكد على صلاحية استمارة البحث للتطبيق.
- **الثبات:** تم اختبار الثبات من خلال (إعادة الاختبار) في إطار التعرف على ثبات أداة الدراسة وللتأكد من صلاحيتها تم تطبيقها على عينة صغيرة قوامها (20) فرد، ثم تم تطبيق استمارة البحث على نفس العينة بعد أسبوعين لقياس نسبة الثبات.

جدول(1)

حساب الثبات

المحور	معامل الثبات (الفا كرونباخ)	معامل الارتباط
أولاً: أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية	0.741	0.716
ثانيًا: تصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية	0.754	0.702
ثالثًا: تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية	0.713	0.714

وتم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات في التطبيق القبلي والبعدي فكانت درجة الارتباط (0.736) وهي معاملات ارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى 0.01 وهو ما يؤكد على ارتفاع نسبة ثبات استمارة البحث وصلاحيتها للتطبيق.

4) حدود الدراسة:

اعتمد الباحث لتطبيق الدراسة على الحدود الآتية:

أ) **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، حيث يقوم الباحث بالتدريس بالمعهد ، وهو ما ساعده في التطبيق، كما أن الباحث شعر بالولاء لطلاب المعهد، فحاول دراسة مشكلاتهم وقضاياهم، والقيام برصد الوعي بالجرائم الإلكترونية والحماية القانونية من هذه الجرائم لدى هؤلاء الطلاب.

ب) **الحدود البشرية:** وتمثل في الشباب الجامعي من طلاب الجامعات (ذكورا وإناثاً).

ج) **الحدود الزمنية** : أجريت الدراسة في الفترة من يناير 2023 وحتى 15 مايو2023.

5) عينـــة البحث: وتمثلت عينة الدراسة في 240 مفردة تم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة من كشوف الطلاب .

6) صدق وثبات صحيفة الاستبانة:

يتم اختبار صدق صحيفة الاستبانة باستخدام الطرق التالية:

أ- **صدق المحكمين:**

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على المحكمين المتخصصين في مجال علم الاجتمـــاع، وأدى هـــذا إلى إدخال بعض التعديلات على عبارات الاستبيان بعد إجراء التعديلات

في ضوء أراء وملاحظات السادة المحكمين تراوحت نسبة اتفاقهم ما بين 0.80 و0.92 وجميعها أكبر مـــن 0.70 مما يدل على اتفاق المحكمين على الأسئلة الخاصة بمحاور الاستبانة وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية صـــالحة للتطبيق.

ب-الثبات:

يتم اختبار الثبات وذلك من خلال تطبيق صحيفة الاستبانة مرتين على 20 مفردة بفاصل زمني أسبوعين بين المرتين وتم حساب معامل الثبات مع مراعاة أنه يجب ألا يقل عن 80%.

(8) التحليل الإحصائي للبيانات:

يتم التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ويتم الاستعانة ببعض المعالجات الإحصائية منها :

1- التكرارات والنسب المئوية لتوضيح مواصفات عينة الدراسة .

2- معامل ارتباط بيرسون لاختبار الثبات لاستمارة البحث.

3- اختبار (ت T.test) لحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

- نتائج الدراسة الميدانية:

شكل(1) توزيع العينة وفقا للنوع

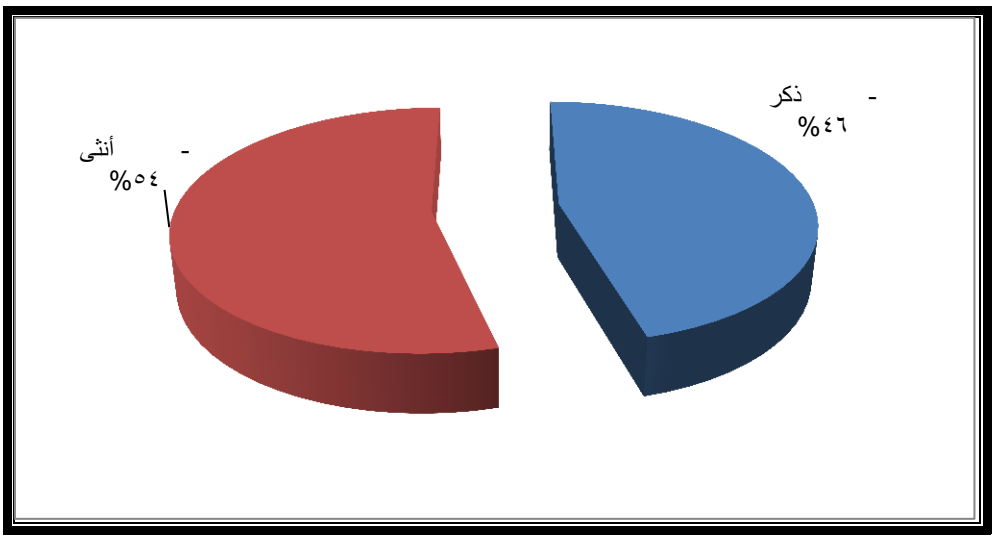

فيما يتعلق بالنوع تشير التحليلات الاحصائية الى ارتفاع نسبة الإناث لتصل الى 54.2% مقابل الاناث بنسبة 45.8%. وهو ما يشير إلى توزيع العينة وشمولها لكلا الجنسين.

جدول(2)

توزيع العينة وفقا لمكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	%
ريف	159	66.3
مدينة	81	33.7
الإجمالي	240	100

فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا لمكان الإقامة ارتفعت نسبة من يقيمون بالريف لتصل إلى 66.3% ، وبنسبة 33.7%. وهو ما يشير إلى شمول العينة لسياقات اجتماعية مختلفة، ويمكن أن يعطي التنوع في السياق الاجتماعي إلى تنوع الاستجابات.

جدول(3)

أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية

العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية	التكرار	%
- ضعف الرقابة الأسرية	102	42.5
- ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة	84	35

- الفضول لدى بعض الشباب	69	28.8
- انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة	92	38.3
- أصدقاء السوء	88	36.7
- الإعجاب ببعض المجرمين	54	22.5
- التأثر بجماعات انحرافيه	43	17.9
- البحث عن الربح السريع	76	31.7
- سهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية	90	37.5
- سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية	111	46.3
- عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية.	85	35.4
- عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية.	71	29.6
- عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بأساليب حماية البيانات والحسابات الخاصة	105	43.8
تنسب النتائج إلى	**240**	

يشير جدول(3) إلى تعدد العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في:

- **سهولة ارتكاب الجرائم وسهولة التخفي والهروب:** حيث أكدت الدراسة على سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية بنسبة46.3%. حيث أن بعض الجرائم الإلكترونية يسهل هروب مرتكبيها واختفاؤهم من سلطات الأمن نتيجة قدرتهم على استخدام صفحات بأسماء مزيفة، أو استخدام برامج تقنية متقدمة تساعد على إخفاء معالم الجريمة. اتاحة الفرصة للمجرمين من اجل ارتكاب جرائمهم بالشكل الذي يسهل عليهم الكثير في حياتهم، بدون أي اثار، ومخاطر قليلة، وضعف إمكانية الوصول الى مكان المجرم. وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية بنسبة37.5%: سهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن الرقابة الأمنية، فهي ترتكب عبر جهاز الكمبيوتر مما يسهل تنفيذها من قبل المجرم دون أن يراه أحد أو يكتشفه.

- **عوامل أسرية :** وتتمثل في؛ ضعف الرقابة الأسرية بنسبة42.5%: حيث أن انشغال الوالدين عن متابعة الأبناء إما نتيجة العمل أونتيجة انشغالهم بمتابعة وسائل الاعلام الجديدة، وقدرة الأبناء على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعيد عن الرقابة الأسرية يتيح الفرصة للأبناء لارتكاب مخالفات قانونية، أو ارتكاب جرائم تكنولوجية. ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة بنسبة35%: حيث ينشغل أفراد الأسرة بالأعمال الإضافية أو أنشطة أخرى مثل متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، ويترك الوالدين الأبناء لوسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام لتقوم بدور أكبر في التنشئة الاجتماعية.

- **عوامل قانونية:** وتمثلت في عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية بنسبة35.4% بعض البلاد العربية ليس لديها قوانين متخصصة في الجريمة الإلكترونية، والقليل منَ البلدان تُحاول سن تشريعات لهذا النَّوع منَ الجرائم، إلا أنَّها ما زالت في مراحلِها الأولى، وتَحتاج إلى المزيد منَ التَّحسينات والتَّنقيح.
- **عوامل تتعلق بالمجرمين :** وتتتمثل في ؛ الإعجاب ببعض المجرمين بنسبة22.5%: أصبت وسائل الإعلام الجديد تروج لبعض الشخصيات الإجرامية، والنظر لهم كأفراد ناجين، وهو ما يؤدي إلى إعجاب بعض الشباب بهذه الشخصيات ويحاول تقليدها. التأثر بجماعات انحرافيه بنسبة17.9%: حيث تروج بعض الجماعات الانحرافية لأفكارها، وتعرض بعض الإغراءات التي تدفع الشباب للانضمام لهذه الجماعات، والقيام بأعمال انحرافية.
- **ضعف الوعي لدى الشباب :** عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة43.8%: حيث يتم استخدام أسماء غير حقيقية وهو ما يساعد على ارتكاب الجرائم تحت أسماء وهمية، والهروب من العقاب. عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية.بنسبة29.6% برامج التَّوعية بأمن المعلومات من أكثر الطرائق فعالية في محاربة الجريمة الإلكترونية، فهناك نقص شديد جداً في برامج التوعية بأمن المعلومات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات، وقد يستغل المجرمون عوامل قلة فعالية برامج التَّوعية بأمْنِ المعلومات المتاحة في ارتكاب مثل هذه الجرائم. الفضول لدى بعض الشباب بنسبة28.8%: يتم ارتكاب الشباب لبعض الجرائم الإلكترونية بغرض الفضول والتجربة، وحب اقتحام الجديد، أو التقليد لبعض المنحرفين.
- **عوامل تتعلق بالإغراءات:** انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة بنسبة38.3%: حيث تساعد التقنية الحديثة على انبهار المجرمين بأساليب التخفي ، وأساليب الاستفادة من هذه المواقع على حساب الآخرين دون التعرض للعقاب. وأصدقاء السوء بنسبة36.7%: حيث يتأثر الشخص باصدقاء السوء، خاصة في ظل الإغراءات التي قدمها بعض الأصدقاء نتيجة ارتكاب بعض الجرائم الإلكترونية. والبحث عن الربح السريع بنسبة31.7%: حيث أن ارتكاب العديد من الجرائم الإلكترونية تتم بغرض الحصول على أموال كثيرة والربح السريع، دون اعتبار لحقوق الآخرين سواء أفراد أو مجتمع.

جدول(4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية

	ما تصورك عن الجرائم الإلكترونية:	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الوزن النسبي	الترتيب
	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار العنف لدى الشباب	2.90	0.793	.96	1
	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الفكر المتطرف والتسهيل للعمليات الإرهابية	2.88	0.791	.96	2
	التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة	2.74	0.818	.91	8
	يتم انتشار صور أو مواقع إباحية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.80	0.777	.93	4
	تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على الترويج لمعلومات خاطئة	2.60	0.798	.86	15
	يتم نشر صور أو فيديوهات منافية للآداب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.79	0.777	.93	5
	لا يشترط وجود الجاني والمجني عليه في مكان واحد	2.71	0.704	.90	10
	يتم سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان	2.57	0.857	.85	16
	يتم الترويج لعلاقات جنسية شاذة عن طريق الانترنت	2.66	0.849	.88	13
0	سهولة الترويج للمخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.65	0.736	.88	14
1	سهولة إخفاء مرتكبي الجرائم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.68	0.774	.89	12
2	صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية	2.70	0.779	0.90	11
3	سهولة إخفاء أو محو الدليل على الجريمة للجرائم المعلوماتية	2.73	0.813	.91	9
4	سهولة سرقة المعلومات والبيانات الخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	2.71	0.732	.90	10
5	مرتكب الجريمة الإلكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية	2.75	0.795	.91	7
6	تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة	2.86	0.821	.95	3
7	نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع	2.76	0.705	.92	6

يوضح جدول(4) إلى تنوع الاستجابات المتعلقة بتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية ، وجاءت على النحو التالي:

- **انتشار العنف والتطرف:** تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار العنف لدى الشباب بمتوسط 2.90وانحراف معياري0.793 حيث تروج هذه الوسائل لبعض صور العنف، والنظر للعنف على أنه وسيلة لتحقيق بعض الأهداف، وتساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الفكر المتطرف والتسهيل للعمليات الإرهابية بمتوسط2.88 وانحراف معياري0.791 حيث أن انتشار لعنف بين الشباب يؤثر على استقرار المجتمع والأمن الاجتماعي، وتحاول وسائل الإعلام الجديد نشر ثقافة العنف والإعلاء منها بما يؤثر سلبياً على ثقافة الشباب، ويضح ذلك بصورة أكبر في الألعاب الإلكترونية.

- **انتشار الاشاعات:** تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة بمتوسط 2.86وانحراف معياري0.821 التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة بمتوسط2.74 وانحراف معياري0.818 ويؤثر انتشار الشائعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلى التأثير على رموز المجتمع ، والإضرار بالأمن الاجتماعي، والتأثير على ثقة الأفراد بالمجتمع ورموزه ومؤسساته.
- **تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار جرائم منافية للآداب:** يتم انتشار صور أو مواقع إباحية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.80وانحراف معياري0.777،يتم نشر صور أو فيديوهات منافية للآداب عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط2.79 وانحراف معياري0.777 يتم الترويج لعلاقات جنسية شاذة عن طريق الانترنت بمتوسط 2.66وانحراف معياري0.849 ويؤدي انتشار الإباحية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلى إلى الإضرار بقيم وأخلاقيات الشباب، ويؤثر ذلك على مدى المحافظة على قيم المجتمع، وسهولة التأثير على هذه الفئات بما يضر بأمن المجتمع.
- **الإضرار بالأمن الاجتماعي:** نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع بمتوسط 2.76وانحراف معياري0.705، تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على الترويج لمعلومات خاطئة بمتوسط 2.60وانحراف معياري0.798، يتم سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان بمتوسط2.57 وانحراف معياري0.857 لاشك أن الإضرار بالأمن الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الانتماء والمواطنة، وزيادة المشكلات بالمجتمع، إضافة إلى أنه يؤثر على الاستقرار والترابط الاجتماعي، وهو ما يتطلب إجراءات وقوانين لمواجهة أساليب التأثير على الأمن الاجتماعي.
- **يتطلب مهارات تقنية مرتفعة:** مرتكب الجريمة الإلكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية بمتوسط 2.75وانحراف معياري0.795 حيث يحاول مرتكبي الجرائم الإلكترونية التخفي، وإخفاء الأدلة. وهو ما يتطلب إجراءات حديثة وتشريعات تساعد على تتبع الأدالة، ومعاقبة المجرمين.
- **السهولة في إخفاء الأدلة وعوامل إثبات الجرائم:** سهولة إخفاء **أو** محو الدليل على الجريمة للجرائم المعلوماتية بمتوسط2.73 وانحراف معياري0.813، وسهولة إخفاء مرتكبي الجرائم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط2.68 وانحراف معياري0.774 أن السلوك الإجرامي عن تدفق للمعلومات عبر نظم الحاسب الآلي لا يمكن الإمساك ماديا بها، فمسرح الجريمة هو العالم كله ، ولذلك ينبغي الوقوف على تحليل سلوكها الإجرامي لتحديد مستوى

الجرم وطبيعة عقوبته، خاصة ما يتعلق ببعض الأفكار مثل فكرة المال في جريمة الاعتداء على المال الخاص أو المال العام، وكذلك فكرة التزوير في مخرجات الحاسب الآلي(حجازي، 2009، ص114) . صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية بمتوسط2.70 وانحراف معياري0.779 يختلف الدليل الجنائي لإثبات الجريمة المعلوماتية تماما عن الدليل الجنائي في الجريمة التقليدية. وذلك من حيث كم البيانات المدونة في جهاز الحاسب، وكيفية إثباتها سواء من حيث وسيلة الأثبات أو القائم بالإثبات، وما إن كانت تتوافر لديه خبرة كافية في هذا المجال من عدمه، سيما وأن أجهزة العدالة الجنائية في الوقت الحالي غير مؤهلة للقيام بهذا الدور. وهي ثغرة يعتمد عليه المجرم المعلوماتي الذي يتسم بأنه مجرم ذكي في ذاته يعكس أعلى درجات المهارة في فنون التعامل مع الحاسب الآلي (حجازي، 2009، ص115)

- **سهولة ارتكاب الجرائم:** حيث سهولة سرقة المعلومات والبيانات الخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.71وانحراف معياري0.732 وتظهر تلك الجرائم في سرقة الحسابات الخاصة بالأفراد أو المؤسسات، واختراق أساليب الحماية الإلكترونية، سهولة الترويج للمخدرات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.65وانحراف معياري0.736 تتجه بعض المواقع إلى الترويج للمخدرات وتشويق الأفراد لاستخدامها، بل تتعداه إلى كيفية زراعة المخدرات وصناعتها بجميع أصنافها وأنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة.لا يشترط وجود الجاني والمجني عليه في مكان واحد بمتوسط 2.71وانحراف معياري 0.704 حيث يقوم الجاني بالترويج للجريمة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتسهل الأنظمة الإلكترونية ارتكاب الجرائم عن بعد.

جدول(5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية

	التصورات المرتبطة بقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية:	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الوزن النسبي	الترتيب
	تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لقوانين رادعة ضد مرتكبي الجرائم الالكترونية	2.70	0.743	0.90	6
	تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية	2.83	0.761	.94	1
	لابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت.	2.80	0.761	.93	2
	تتطلب الجريمة الإلكترونية تشريعات دولية باعتبارها قد تتجاوز الحدود الجغرافية	2.64	0.715	.88	8
	يتم نشر قوانين الجرائم الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي	2.43	0.809	.81	10
	يوجد قوانين لمعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت	2.62	0.764	.87	9
	يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت	2.73	0.726	.91	5

	تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة أو العامة.	2.77	0.687	.92	4
	يوجد قوانين لمعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة	2.66	0.729	.88	7
0	يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص	2.78	0.793	.92	3

توضح البيانات الميدانية كما في جدول(5) تنوع تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛

- **تصورات تتعلق بإعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية:** تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية بمتوسط2.83 وانحراف معياري0.761وهو ما يعكس وعي الشباب بضرورة التخصص في المجال الشرطي لمواجهة هذه الجرائم. ولابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت بمتوسط2.80 وانحراف معياري0.761 وهو ما يؤكد على الوعي بأهمية التدريبات الحديثة في مواجهة نوع الجرائم الإلكترونية، ومتطلبات اكتشاف المجرمين.
- **تصورات تتعلق بالوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية:** يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص بمتوسط2.78 وانحراف معياري0.793 تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة أو العامة بمتوسط2.77 وانحراف معياري0.687 وقد أدى ظهور تلك التقنية في عمليات سحب الأموال من نوافذ الصرف الآلي (A.T.M) إلى حدوث أخطار تهدد العمل المصرفي تنتمي إلى فقد الأموال بالكامل خاصة في حالة ضياع الأموال بالكامل خاصة في حالة ضياع البطاقة وتعرف المحتالين على الرقم الشخصي لصاحب الحساب. يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت بمتوسط 2.73وانحراف معياري0.726 وهو ما يكشف عن الوعي القانوني للشباب بقوانين مكافحة الإرهاب والتطرف والترويج له من خلال شبكة الانترنت. تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لقوانين رادعة ضد مرتكبي الجرائم الالكترونية بمتوسط 2.70وانحراف معياري0.743 وتكشف هذه الاستجابة الوعي لدى الشباب بخطورة الجرائم التي تتم عن طريق الإنترنت، وأهمية وجود قوانين لمواجهتها، وتأثير هذه القوانين على مواجهة هذه الجرائم. ويوجد قوانين لمعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة بمتوسط 2.66وانحراف معياري0.729 حيث أن الترويج لاتكاب جرائم يؤثر على أمن المجتمع، وتقوم مباحث الانترنت بتعقب هذه المواقع، وغلقها ومحاسبة مرتكبي الجرائم عن طريقها. يوجد قوانين لمعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت بمتوسط 2.62وانحراف معياري0.764 يستخدم الكثير من الأشخاص الإنترنت عند الرغبة في الإساءة بأي شخص على اعتقاد منهم بأن هذه الأفعال لن تعرضهم للعقوبة. و في حالة استخدام الإنترنت في الإساءة

لشخص ما يعاقب الشخص بالسجن لمدة لا تتجاوز 3 سنوات، يعاقب الشخص الذي يقوم بالتشهير بالغير عن طريق السب بالألفاظ الخارجة بالسجن مدة تصل إلى 3 سنوات. ويتم نشر قوانين الجرائم الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي بمتوسط 2.43وانحراف معياري0.809

- **الوعي بضرورة تشريعات دولية لمواجهة الجرائم الإلكترونية:** تتطلب الجريمة الإلكترونية تشريعات دولية باعتبارها قد تتجاوز الحدود الجغرافية بمتوسط2.64 وانحراف معياري0.715 تتوقع العديد من التقارير الدولية أن تزداد تكاليف الأضرار الناجمة عن الجرائم الإلكترونية على مستوى العالم بنسبة 15% سنوياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لتصل إلى 10.5 تريليونات دولار سنويًا بحلول عام 2025، ارتفاعًا من 3 تريليونات عام 2015.. وتحاول الحكومات والمنظمات الدولية مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال إنشاء تشريعات وقوانين تحد من انتشارها وتعاقب مرتكبيها.

مناقشة نتائج الدراسة:

1) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول وهو : ماأهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية؟

تعددت العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية وتتمثل في:سهولة الهروب والاختفاء من السلطات الأمنية، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية، ضعف الرقابة الأسرية، ضعف دور الأسرة في التربية الصحيحة. **وهو ما يتضح من خلال نظرية المجال العام** والتي تؤكد على التواصل في الفضاء الافتراضي دون قيود رقابية أو سيطرة من الحكومات، عدم تفعيل قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية ، الإعجاب ببعض المجرمين ، التأثر بجماعات انحرافيه ، عدم معرفة بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ،عدم الوعي لدى بعض الشباب بأساليب العصابات الإلكترونية في القيام بالجرائم المعلوماتية، الفضول لدى بعض الشباب. انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة ، وأصدقاء السوء ، والبحث عن الربح السريع. وتوصلت دراسة **ابن شفلوت (2022)** إلى أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية هي: التفكك الأسري، والفضول لدى بعض الشباب، وضعف الرقابة الأسرية، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة.

2) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني وهو : ما تصورات الشباب الجامعي عن الجرائم الإلكترونية ؟

تنوعت الاستجابات المتعلقة بتصورات الشباب عن الجرائم الإلكترونية ، وتمثلت في؛ انتشار العنف والتطرف . حيث أكدت **نظرية المجال العام** على ضعف الرقابة الحكومية أو الأسرية على المعلومات والأفكار التي يتم الترويج لها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، **وتوصلت دراسة بشير (2014)** الترويج والدعاية لهذه الجماعات الإرهابية على الأنترنت. وأكدت **دراسة عبد الصبور (2014)** على أن تنظيم داعش يستخدم هذه وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة

كبيرة وخاصة لتجنيد العديد من الشباب وانضمامهم إلى هذا التنظيم الإرهابي. كما يمثل تشويه سمعة بعض الأشخاص والهجوم بألفاظ سيئة على بعض الأشخاص أو الأنظمة، التعرض للإشاعات والأخبار المغرضة أحد الجرائم الالكترونية. **وتوصلت دراسة العراقي (2022)** أن انتشار الجرائم الإلكترونية وجرائم الشائعات بسبب زيادة استخدام وانتشار وسائل الاتصال وسهولة دخولهم إلى كل بيت وبين جميع أفراد المجتمع.

كما يساعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار جرائم منافية للآداب، **وتوصلت دراسة عبد اللطيف(2019)** أن معظم الجرائم التي ترتكب ضد المرأة على فيس بوك في التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة.

ثم نشر أفكار من شأنها إحداث مشكلات أو أزمات داخل المجتمع، الترويج لمعلومات خاطئة، سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، تتطلب الجريمة الإلكترونية مهارات تقنية مرتفعة، السهولة في إخفاء الأدلة وعوامل إثبات الجرائم، صعوبة إثبات الجرائم الالكترونية. وتؤكد **نظرية المجال العام** على ضعف الرقابة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يؤثر على سهولة ارتكاب الجرائم وإخفاء الأدلة.

3) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث وهو: ما تصورات الشباب الجامعي حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية؟

تنوعت تصورات الشباب حول قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية وتمثلت في؛ إعداد ودور الشرطة لمكافحة الجرائم الالكترونية: تحتاج وسائل التواصل الاجتماعي لشرطة متخصصة في مكافحة الجرائم الالكترونية، ولابد من التدريب على المعرفة التقنية الحديثة والمتجددة لدى شرطة الانترنت . والوعي بقوانين الحماية من جرائم الالكترونية، والتأكيد على أنه يوجد قوانين لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي الخاص، تساعد القوانين على معاقبة من يسرقون بطاقات الائتمان والحسابات الخاصة أو العامة، يوجد قوانين لمعاقبة من يروج لجرائم الإرهاب والتطرف عن طريق الإنترنت، ومعاقبة كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة ، ومعاقبة من يشهر بالأخرين عن طريق الإنترنت. والوعي بضرورة تشريعات دولية لمواجهة الجرائم الإلكترونية. **وتوصلت دراسة مصطفى (2023)** إلى أن هناك مشكلات قانونية في مواجهة الجرائم الإلكترونية حيث مبدأ سريان القانون من حيث المكان وتنازع الاختصاص لصعوبة تقفي مرتكبيها ومحاسبتهم لاستخدامهم التقنيات من خلال شبكة الإنترنت في دول العالم.

توصيات الدراسة:

1) سد الفراغ التشريعي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية ، على أن يكون شاملا للقواعد الموضوعية والإجرائية
2) منح سلطات الضبط والتحقيق الحق في إجراء تفتيش وضبط أي تقنية خاصة بالجريمة الإلكترونية تفيد في إثباتها.
3) تفعيل التعاون الدولي ودور المعاهدات الدولية ومبدأ المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة .
4) نشر الوعي بين المواطنين وخاصة الشباب بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة والمشبوهة على الشبكات .
5) ضرورة تقديم محاضرات وندوات للتوعية الأمنية للشباب، من قبل متخصصين أمنيين، يتم نشرها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
6) إعداد أنظمة ضبطية وقضائية مؤهلة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية.
7) تعميق دور الأسرة في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك لبناء جيل واعي مدرك لمسئوليته ودوره في هذه المرحلة.
8) زيادة اهتمام الأسرة بأبنائها ومراقبة المواقع الإلكترونية التي يرتادونها
9) دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم وتبعدهم عن براثن الجريمة
10) إصدار قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية والردع القانوني لمواجهة هذه الجرائم.
11) ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم الإلكترونية على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

Abstract

Youth awareness of electronic crimes and legal protection for social media users. A field study

By Ibrahim Sharif Abdel Aziz

The current research attempts to identify young people's awareness of cybercrimes and legal protection for social media users, and monitor the factors that lead to committing cybercrimes. And the vision of university youth about the laws against cybercrime ،The study relied on the theory of the public sphere to explain the study issue. The survey method is considered one of the methodological methods of social analysis, and the study tool is the research form The study was conducted on students of the Higher Institute of Social Service in Benha. The study was conducted in the period from January 2023 until May 15, 2023. The study sample consisted of 240 items that were drawn in a systematic, random manner from the students' transcripts The study reached several results, including: There are many social factors that lead to committing cybercrimes, and they are: the ease of escaping and disappearing from the security authorities, the ease of committing cybercrimes, weak family control, and the weak role of the family in proper upbringing Youth perceptions about anti-cybercrime laws varied and included: Preparation and role of the police to combat cybercrimes, and awareness of laws protecting against cybercrimes.

Keywords: sociology of law, Social media, Cybercrime

الهوامش

* أكدت ذلك المادة الثامنة من قانون الأونستيرال النموذجي الخاص بالتجارة الإلكترونية، والمادة 1/1316 من القانون المدني الفرنسي، والمادة 3/1001 من قانون الإثبات الأمريكي.

** اعتمده مجلس وزراء العدل العرب في دورته التاسعة عشرة بالقرار رقم 495 – د19 – 2003/10/8 ؛ ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرين بالقرار رقم 417 – د 2004/21 .

([1]) وعُرِّف الاتصالات في هذا القانون في (م1/ف3) بأنها: (أية وسيلة لإرسال أو استقبال الرموز، أو الإشارات، أو الرسائل، أو الكتابات أو الصور، أو الأصوات، وذلك أياً كانت طبيعتها، وسواء كان الاتصال سلكياً أو لاسلكيًّا).

*) تنص المادة 11 من القانون الخاص بمكافحة الجرائم المختصة بتقنية المعلومات على أنه:" يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن 3 سنوات وغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه كل من أنشأ موقعًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى الترويج لارتكاب أية جريمة من المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أيّ من القوانين الخاصة."

**) تنص المادة 27 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه:" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تزيد على 300 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشا أو أدار أو استخدم موقعًا أو حسابًا خاصًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانونيًا

***) والمادة 28 من قانون مكافحة تقنية المعلومات تنص على أنه:" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 20 ألف ولا تجاوز 200 ألف أو إحدى هاتين العقوبتين، كل مسؤول عن إدارة موقع أو حساب خاص أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي، إذا أخفى أو عبث بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي وقعت على موقع أو حساب أو

بريد إلكتروني بقصد إعاقة عمل الجهات الرسمية المختصة." (فريق قانوني،2022)

* قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 في المادة 116 مكرراً. الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت والذي جاء نصها" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.

المراجع:

(1) ابن شفلوت، جعفر محمد ذيب (2022) العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض، جامعة الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية،ع27، ص ص 232–264.

(2) البداينة، ذياب (2012). منابع التطرف وتجنيد الإرهابيين في العالم العربي ، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، "استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين)

(3) بشير، هشام (2014). الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في العالم العربي، (آفاق سياسية، العدد السادس، يونيو2014).

(4) الجوهري، هناء (2011). استجابات الشباب المصري لشبكة الإنترنت، ملاحظات أولية في محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع في حياتنا اليومية، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1 كلية الآداب، جامعة القاهرة).

(5) حجازي، إسلام(2010). قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، سلسلة قضايا، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، فبراير 2010).

(6) حجازي، عبد الفتاح بيومي (2009) الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، (بدون ناشر) ، 2009 .

(7) الديربي، عبد العال(2012). محمد صادق إسماعيل، الجرائم الإلكترونية، (القاهرة: المركز القومي للدراسات القانونية)

(8) زكريا، نرمين(2009). الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية، (المؤتمر العلمي الأول، الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(9) زكي، وليد رشاد (2007). المتغيرات الفاعلة في المجال العام الافتراضي: رؤية سوسيولوجية (ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي " الحادي والعشرون" للبحوث السياسية، "تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي" الذي عقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ديسمبر)

(10) زكي، وليد رشاد(2010). الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم (القاهرة، مؤسسة الأهرام: مجلة السياسة الدولية، العدد 180 ، أبريل 2010).

(11) الساعاتي، سامية حسن(1999). علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها، (القاهرة: دار الفكر العربي).

(12) سلسلة الإنترنت والقانون في مصر (الجزء الثاني: الإعلام الرقمي)(الخميس، 19 أغسطس، 2021)، وحدة الأبحاث بمؤسسة حرية الفكر والتعبير /2021/08/19 https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/ 24439- afteegypt.html

(13) سندالي، السيد عبد الرزاق (2007). التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية، ضمن أعمال الندوة الإقليمية حول «الجرائم المتصلة بالكمبيوتر»، 20 – 19 نيسان/ يونيو، 2007، المملكة المغربية، (ص69).

(14) الشهري، حسن بن أحمد ، قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية (تصور مقترح) (ص5 – 6) المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد 27 العدد 53.

(15) صادق، عباس مصطفى(2008) الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، (الأردن: عمان، دار الشروق).

(16) الطوالبة ،علي حسن (2009). مشروعية الدليل الإليكتروني المستمد من التفتيش الجنائي: دراسة مقارنة، مركز الإعلام الأمني، 2009م.

(17) عبد الباري، وائل إسماعيل(2009). تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعي (الأبعاد التنموية للمعلوماتية، مؤتمر تكنولوجيا الاتصال والتغير الاجتماعي بجامعة الملك سعود، 2009/3/16).

(18) عبد الصبور، سماح (2014). الإرهاب الرقمي: استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي، (اتجاهات الأحداث) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، المجلد الأول ، العدد 2 ، سبتمبر2014).

(19) عبد القوي ، محمود حمدي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، (المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(20) عبد المقصود، هشام(2009). خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة، (مؤتمر الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة).

(21) عبداللطيف، سهير صفوت عبدالجيد (2019) الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت: دراسة حالة لعينة من النساء مستخدمات الإنترنت في مصر، جامعة الإسكندرية – كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، ع95، ص ص 1–39.

(22) عبدالهادي، ناول(1427). تقييم فعاليات المواجهة التشريعية لجرائم الإنترنت، مجلة العدل، العدد 31 رجب 1427.

(23) العراقي ، خالد على (2022) جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون بدمنهور، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع38، ج1، ص ص 155–208.

(24) عرب ، يونس (2002). جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي 2002 – تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية – أبو ظبي 10 ، 2002/2/12.

(25) العريان، محمد على (2004). الجرائم المعلوماتية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر).

(26) علي، أماني زاهر شحاتة محمد(2022) ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الموجه ضد المرأة: الدوافع والأسباب – المخاطر والآثار، جامعة القاهرة – فرع الخرطوم – كلية الآداب، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مج36، ع36، أكتوبر، ص 1175–1238.

(27) علي، محمد حسين محمد (2017) دور طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية لدى شباب الجامعات: دراسة مطبقة على مكاتب رعاية الشباب جامعة الأزهر بنين – فرع أسيوط، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع58، ج1، يونيو، ص ص 372–425.

(28) مصطفى، إسلام مصطفى جمعة(2023). الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في القانون المصري: الواقع الافتراضي والواقع المعزز والمختلط، جامعة الأزهر – كلية الشريعة والقانون بطنطا، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع38، ج1، ص ص 2–51.

(29) النجار، باقر (2011). الفضاء السيبرني وتحولات القيم: مقاربة عربية (بيروت: المستقبل العربي ،العدد382، ديسمبر2011).

(30) يسين ، السيد (2009). انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي (الديمقراطية: العدد 34، إبريل 2009).

(31) مصر.. 11 حالة في قانون جرائم الإنترنت تعرضك للحبس والغرامة، (https://arabic.rt.com/middle_east/1245133(23.06.2021)

(32) Eikenberry, Angela M., "Social Networking, Learning, and Civic Engagement: New Relationships between Professors and Students, Public Administrators and Citizens" (2012). Public Administration Faculty Publications, Journal of Public Affairs Education.

(33) James Johnson, (2007) Public sphere, postmeclernism and polimic, the American political Science, Vol.88,No.2.

(34) Wisdom Umeugo(2023) Cybercrime Awareness on Social Media: A Comparison Study, International Journal of Network Security & Its Applications 15 (2), 23-35, 2023.